

## الفصل الثالث منهجه في اللغة والنحو

- تمهيد.
- المبحث الأول: أدلة الصناعة اللغوية والنحوية التي اعتمدها في تفسيره.
- المبحث الثاني: اعتماده اللغة في تفسيره.
- المبحث الثالث: اعتماده النحو في تفسيره.



## تمهيد

إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب، فجاء بأبلغ تعبيرٍ وأفصحهِ، تحدّى به العرب، فأعجز فصحاءهم، وأعيا بلغاءهم، وأخرس فحولهم، ومن أجل الإحاطة بمعاني آياته، والوقوف على أسرار إعجازه، حرص المسلمون، ولا سيما المشتغلون بعلوم القرآن، ومنهم المفسرون، على الإحاطة باللغة العربية وما يتصل بها من علوم، فكان حقاً على من أراد فهم معانيه، وأدرك مراميهِ، أن يكون على معرفةٍ دقيقةٍ باللغة، بدلالات ألفاظها، وتنوع تراكيبيها، واختلاف أساليبها<sup>(١)</sup>.

ولما كانت اللغة هي المفتاح لتفسير القرآن الكريم، والمادة التي يُستمد منها فهم كتاب الله، وتفسير آياته، فقد أقبل عليها المفسرون، وكانت موضع اهتمامهم منذ عصر الصحابة<sup>(٢)</sup>، وإن التفسير اللغوي للقرآن الكريم، لا يخرج عن مفهوم التفسير النقلي، أي: تفسيره بما نُقل عن العرب من لغة، فإن شروطه تكاد تكون مطابقة لشروط التفسير النقلي<sup>(٣)</sup>، فمن أراد فهم القرآن، فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى طلب فهمه من غير هذه الجهة<sup>(٤)</sup>.

أما علم النحو فقد أولاه المفسرون اهتماماً كبيراً؛ إذ به يتضح معنى القرآن وتُدرَك مقاصده، وبه تستقيم قراءة القارئ للقرآن، فلا يقع منه لحنٌ فيه، وبه يكون الكشف عن المعاني بالألفاظ<sup>(٥)</sup>، فعلى الناظر في كتاب الله، للكشف عن

(١) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٣٨ .

(٢) ينظر: مباحث في علم التفسير ١٧٣ .

(٣) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٤٧، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب

. ٦٦-١١ .

(٤) ينظر: أصول التفسير وقواعده ١٣٧ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١٥٧ .

أسراره، أن ينظر في الكلمة، في تركيبها مع غيرها، وفي الأسلوب الذي وردت فيه<sup>(١)</sup>، فأقوم طريق يُسلك للوقوف على معاني القرآن، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومقاصده ومغزاه، معرفة إعرابه، والوقوف على أساليبه في التعبير<sup>(٢)</sup>. لذا كانت الإحاطة بعلم النحو وسيلة من وسائل فهم القرآن، وطريقاً إلى تحليل تراكيبه، لإصابة المعنى الصحيح وعدم الزيغ في تفسيره<sup>(٣)</sup>.

لقد اهتم الشرييني، في تفسيره باللغة والنحو اهتماماً بالغاً، وسوف أتناول في هذا الفصل أدلة الصناعة عنده، ثم منهجه في اللغة والنحو.

- 
- (١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣٠٢/١)، الإتيان في علوم القرآن (٣٨٢/١).  
 (٢) ينظر: إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (٣/١).  
 (٣) ينظر: النحو وكتب التفسير (١٠١/١-١٥٦)، مشكل إعراب القرآن (٦٣/١)، البرهان (١/١-٢٨٣-٣١٧)، الإتيان (٣٨٢/١-٣٩٦)، أصول التفسير وقواعده ١٢٧-١٦٢، تطور تفسير القرآن الكريم ٤٩-٥٥، مباحث في علم التفسير ١٥٤-١٥٧، ١٧٣-١٧٥.

## المبحث الأول أدلة الصناعة اللغوية والنحوية التي اعتمدها في تفسيره

المقصود بـ(أدلة الصناعة): «الأدلة التي يستنير بها الباحث في إثبات الحكم، مُعتمداً الحجة والتعليل، كي يتجنب التقليد ويرتفع إلى الإبداع»<sup>(١)</sup>.

الدليل الأول: السماع: وهو ما ثبت من كلام من يُوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى في كتابه العزيز، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى ما قبل فساد الألسنة بكثرة المؤلّدين، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ<sup>(٢)</sup>.

ولقد اعتمد الشرييني السماع مصدراً أساساً من مصادر تفسيره، فكان من مصادر السماع عنده:

(أ) القرآن الكريم:

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر الدراسات اللغوية والنحوية، وكان المصدر الأول من مصادر الشرييني في تفسيره، يستشهد بآياته في توجيهاته النحوية ومسائله اللغوية في تفسير كثيرٍ من الآيات، ومن ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ [آك عمران: ١٩١]: «نُصِبَ (باطلاً) على الحال من (هذا)، وهي حالٌ لا يُستغنى عنها، لأنها لو حذفت لاختلَّ الكلام، وهي كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾ [الدخان: ٣٨]»<sup>(٣)</sup>.

(١) الدراسات النحوية في الكشاف للزنجشيري (أطروحة ماجستير) ٥٣، وقد وثق السيوطي أدلة الصناعة بـ(أصول النحو) في كتابه «الاقتراح في أصول النحو» ٢١.

(٢) ينظر: الاقتراح ٢٦، ارتقاء السيادة ٤٧.

(٣) السراج المنير (١/٢٧٥)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٣٢، ٦٦، ٧٣، (٢/١٩٣، ١٩٥)، (٣/٨٥، ١١٠، ١٦٩، ٣١٤، ٤٦٠، ٥٩١)، (٤/١٤٠).

ومن شواهد ذلك أيضًا قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]: ﴿(الأمة): الجماعة الكثيرة، قال تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّكَّائِنِ يَسْتَقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]،<sup>(١)</sup>.

(ب) الحديث النبوي الشريف:

إن أئمة النحو، بصريهم وكوفيهم على السواء، لم يعتمدوا الحديث النبوي الشريف، اعتمادهم القرآن وفصيح كلام العرب، مصدرًا أساسًا في استنباط الأحكام، ولم يعدوه أصلًا من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها، وذلك لسببين:

الأول: احتمال أن الحديث لم يُرَوَّ بألفاظه التي نطق بها الرسول ﷺ حيث أجزت الرواية بالمعنى، ولذلك اختلفت العبارات التي تؤدي معنى الحديث الواحد.

الثاني: وقوع اللحن كثيرًا فيما رُوي من الحديث، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ونعلم قطعًا أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزها.

إلا أن بعض المتأخرين من البصريين، وعلى رأسهم ابن مالك الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، اعتمدوا الحديث النبوي الشريف أصلًا من أصول الاستشهاد، ومصدرًا أساسًا من مصادر استنباط الأحكام، وهذا ما دفع

(١) السراج المنير (٣/٣٢٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٢٦٩)، (٢/٦)، (٣٠٤)، (٣/١٠١)، (٤/١٦٧).

آخرين، وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي النحوي، إلى الاعتراض على ابن مالك، وتأييد موقف المتقدمين في عدم صحة الاحتجاج بالحديث، للسين اللذين تقدم ذكرهما<sup>(١)</sup>.

إن الباحثين المعاصرين، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين، دافعوا عن الحديث، وأيدوا الاستشهاد به، ورأوا في منع الاحتجاج بالحديث حرماناً لعلم العربية من الاستشهاد بكلام لا تحكمه ضرورات الشُّعْرِ ومسوغاته، وهذا ما دفع مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى أن يقرر صحة الاحتجاج بالحديث<sup>(٢)</sup>.

والشريبي قد استشهد بالحديث النبوي الشريف في تفسيره للقرآن الكريم لبيان ما يتعلق به من اللغة والنحو، ومن شواهد استشهاده به في مسائل اللغة قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكَرُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ﴾ [النحل: ١٠]: «و(الشجر) هنا: كل نبات من الأرض حتى الكلا، وفي الحديث «لا تأكلوا ثمن الشجر فإنه سُحْتٌ»<sup>(٣)</sup> يعني: الكلا»<sup>(٤)</sup>.

ومن شواهد استشهاده بالحديث في مسائل النحو، قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الاحزاب: ٣٣]: «(أهل البيت) في ناصبه، أوجه؛ أحدها: النداء، أي: يأهل البيت.

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ٦١-٦٣، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٦٧-٤٢٢.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٦٦-٦٩.

(٣) أخرجه أبو عبيد في (الأحوال) موقوفاً على عكرمة، ينظر: الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (٢/٥٩٧).

(٤) السراج المنير (٢/٢١٩)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٢٤٧، ٢٧٧، ٣٥٥، ٤٩٦)، (٢/٢١٣، ٣٠٤، ٤٣٥)، (٣/٦، ١٧٦، ٣٥٢)، (٤/٤١٧).

أو المدح، أي: أمدح أهل البيت. أو الاختصاص، أي: أخص أهل البيت، كما قال ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث»<sup>(١)</sup>، والاختصاصُ في مخاطبِ أقل منه في المتكلم...<sup>(٢)</sup>.

### (ج) كلامُ العرب:

ويُستشهدُ من شِعْرِهِم ونثرهم بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم<sup>(٣)</sup>. ولقد استشهد الشربيني بكلام العرب الجاهليين<sup>(٤)</sup> والمخضرمين<sup>(٥)</sup> والإسلاميين<sup>(٦)</sup> والمولدين<sup>(٧)</sup>.

ومن استشهاده بالشعر لبيان المعنى اللغوي، قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: «وفي تفسير (التخوف) قولان؛ الأول: (التخوف) تفعلُّ من الخوف.. والثاني: (التخوف) بمعنى: التنقص، أي: أنه تعالى يُنْقِصُ شيئاً بعد شيء في أنفسهم وأموالهم حتى يهلكوا، من (تخوفه) إذا تنقصه، روي أن عمر رضي الله عنه قال على المنبر: ما تقولون في هذه الآية؟ فسكتوا، فقال شيخٌ من هذيل: هذه لغتنا (التخوف): التنقص، فقال عمر: هل تعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير: تَخَوَّفَ

(١) رواه البخاري (٩٦-٩٧/٤)، ومسلم، الحديث (١٧٥٨) بلفظ: «لا نُورَثُ ما تركنا صدقة».

(٢) السراج المنير (٢٤٤/٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١١٩/١)، (٢٣٤)، (٤٤٤/٢)، (٣/٤٤٣، ٤٣٢، ٢٩٨).

(٣) ينظر: الاقتراح ٤٤، ارتقاء السياحة ٤٧.

(٤) وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (٣٧٣/١)، (٦٣٧/٢)، (٦٤٥، ١٩٠)، (٩٠/٤)، (١٨٣).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٦١١/١)، (٢٩٧/٣).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٣٩٤/١)، (٥٤٣/٢)، (٦٣٩)، (٥٨٥-٥٨٦/٣)، (١٦٨/٤)، (٣٤١).

(٧) ينظر: المصدر نفسه (٤٠٣/٣)، (٤٣٥/٤)، (٤٧٠).

(أي: تَنْقُصُ) الرَّحْلُ (أي: رَحْلُ نَاقَتِهِ) مِنْهَا تَامِكًا (أي: سَنَامَهَا) قَرْدًا (أي: مُتْرَاكِمًا أَوْ مُرْتَفَعًا) وَهُوَ بِسُكُونِ الرَّاءِ.

كَمَا تَخَوَّفُ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ (١)

وَالنَّبْعَةُ.. وَاحِدَةُ (النَّبْعِ) وَهُوَ شَجَرٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ السَّفْنُ، وَ(السَّفْنُ) -بِفَتْحِ السِّينِ وَالْفَاءِ- مَا يُتَّحَتُّ بِهِ الشَّيْءُ.. فَقَالَ عُمَرُ: عَلَيْكُمْ بِدِيَوَانِكُمْ، قَالُوا: وَمَا دِيَوَانُنَا؟ قَالَ: شَعْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، فِيهِ تَفْسِيرُ كِتَابِكُمْ وَمَعَانِي كَلَامِكُمْ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّ رَحْلَ نَاقَتِهِ يُنْقَضُ سَنَامَهَا الْمُتْرَاكِمَ أَوْ الْمُرْتَفِعَ كَمَا يُنْقَضُ السَّفْنُ عُودَ النَّبْعَةِ (٢).

وَمِنْ اسْتِشْهَادِهِ بِالْمُنْثَرِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لِبَيَانِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، قَوْلُهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ [مُود: ٥٦]: «أَي: مَالِكُهَا وَقَاهِرُهَا.. وَ(النَّاصِيَةُ) -كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (٣)- عِنْدَ الْعَرَبِ: مَنِبْتُ الشَّعْرِ فِي مُقَدِّمِ الرَّأْسِ. وَسُمِّيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ هُنَا (نَاصِيَةً) بِاسْمِ مَتَبِهِ. وَالْعَرَبُ إِذَا وَصَفُوا إِنْسَانًا بِالذَّلَّةِ وَالْخُضُوعِ قَالُوا: (مَا نَاصِيَةُ فُلَانٍ إِلَّا بِيَدِ فُلَانٍ)، وَكَانُوا إِذَا أَسْرَوْا الْأَسِيرَ وَأَرَادُوا إِطْلَاقَهُ وَالْمُنَّ عَلَيْهِ، جَزَوْا نَاصِيَتَهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ عَلَامَةً لِقَهْرِهِ، فَخُوطَبُوا فِي الْقُرْآنِ بِمَا يَعْرِفُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ (٤).

(١) هَكَذَا أَوْرَدَهُ الشَّرِيفِيُّ:

- تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا كَمَا تَخَوَّفُ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ  
وَأَوْرَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ بِرَوَايَةِ (ظَهَرَ النَّبْعَةُ)، وَنَسَبَهُ إِلَى (ذِي الرِّمَّةِ) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (السَّفْنُ).  
وَأَوْرَدَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ بِرَوَايَةِ (تَخَوَّفَ السِّيرَ) وَنَسَبَهُ إِلَى (ابْنِ مَقْبَلٍ) يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ (خَوْفٌ)، كَمَا نَسَبَهُ إِلَى (ذِي الرِّمَّةِ)، يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ (سَفْنُ).  
(٢) السَّرَاجُ الْمُنِيرُ (٢/٢٣٣-٢٣٤)، وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: (١/١١٢، ١٢٣، ١٩٨-١٩٩)، (٢/٣، ٢٠٧، ٦٧٢)، (٣/٢٩، ٤٠٢، ٥٠٤، ٥٨٥)، (٤/٥٨، ١٤١، ٥٢٦).  
(٣) يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (نَصًّا).  
(٤) السَّرَاجُ الْمُنِيرُ (٢/٦٤)، وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: (١/٦٤، ١١٤، ١٢٣، ١٨٧، ٢٩١)، (٢/٦، ٥١، ١٧٣)، (٣/٩٤، ١٦٠، ٥٥٣، ٥٨٥)، (٤/٥٤٤).

ويستشهد الشريبي بالشعر تأييداً للاستعمال اللغوي الذي جاء به القرآن الكريم، ومن ذلك استشهاده بالشعر على عدم اختصاص أسماء الإشارة بالعاقل، يقول في الآية الكريمة ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: (أولاء) وجميع أسماء الإشارة يُشار بها للعاقل وغيره، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>  
وكانت للشريبي، في تفسيره لكلام الله، عناية ببيان أساليب العرب في التعبير، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿إِنِّي مَأْسُتٌ نَارًا لَعَلَّجَ مَايَكُم مِّنْهَا مَخْبِرٌ أَوْ جَذْوَةٌ مِّنَ النَّارِ﴾ [القصر: ٢٩]: «(من النار) صفة (لجذوة)، ولا يجوز تعلقها ب(آتيكم) كما تعلق به (منها)، لأن هذه (النار) هي (النار) المذكورة، والعرب إذا قدمت نكرة، وأرادت إعادتها، أعادتها مضمرة، أو معرفة ب(أل) العهدية، وقد جمع الأمرين هنا»<sup>(٤)</sup>.

وكانت للشريبي، في تفسيره لكلام الله، عناية ببيان أن القراءات القرآنية جارية على لغات العرب، وأن هذه اللغات فيها الفصحح، وفيها ما دون ذلك، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]: «قرأ

(١) البيت لجريز، ورد في: نقائص جريز والفرزدق (١/٢٦٩)، وفي ديوانه (٥٥١) ورد برواية (أولئك الأقوام).

(٢) قال الشريبي في شرح هذا البيت: «يجوز في (ذم) فتح الميم وكسرها وضمها، وقوله (بعد منزلة اللوى) أي: بعد مفارقتها، والإضافة في (منزلة اللوى) لليان، وهو ممدود، ولكن قصره هنا للضرورة، و(العيش) عطف على (المنازل)، و(الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان له». السراج المنير (٢/٣٠٥).

(٣) السراج المنير (٢/٣٠٤-٣٠٥)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١٣١/٢)، (٣٣٥)، (١٨/٣)، (١٠٦)، (٨٦/٤)، (٣٠٩)، (٣٥٩)، (٤١٢).

(٤) السراج المنير (٣/٩٦)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٧٠)، (٢٣٤)، (٢٤٤)، (٢٣٥).

أبو عمرو وحزمة والكسائي بفتح الحاء، وألف بعدها، وكسر الشين، والباقون بضم الحاء، ولا ألف بعدها، وفتح الشين مشددة، أما القراءة الأولى فهي جارية على اللغة الفصحى... وأما القراءة الثانية فجاءت على لغة طيء، يقولون: (أكلوني البراغيث)<sup>(١)</sup>.

الدليل الثاني: الإجماع: والمراد به إجماع البلدين (البصرة) و(الكوفة)<sup>(٢)</sup>، على أمرٍ من الأمور، أو على صورةٍ من صور التعبير<sup>(٣)</sup>. ومخالفة الإجماع عند أكثر النحاة غير جائزة، وقول المخالف عندهم فاسد<sup>(٤)</sup>.

وكان الإجماع معتمداً عند الشريبي في تفسيره، يردُّ به ما خالفه من أقوال المفسرين، ومن شواهد ذلك قوله في إعراب (مقام إبراهيم) من الآية الكريمة ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُزَكِّيهِمْ﴾ [آل عمران: ٩٧]: «قال البيضاوي: (وقيل: عطف بيان)<sup>(٥)</sup>، وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ بِإِجْمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ»<sup>(٦)</sup>.

الدليل الثالث: القياس: وهو (تحملٌ مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، في حكم من الأحكام، وبعلة جامعة بينهما)<sup>(٧)</sup>، أو هو (حملٌ ما يجيء من تعبيرٍ على ما اختزنه الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت)<sup>(٨)</sup>.

(١) السراج المنير (٤/١٤٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١٣٥/٢، ٤٩٥، ٤٩٧، ٦٦٢)، (٣/٩٣، ١٥٣، ١٦٠).

(٢) الاقتراح ٦٦، وينظر: الخصائص (١/١٨٩-١٩٠).

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ١٢٦.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٦٠٩)، الشاهد وأصول النحو ٤٣٨-٤٣٩.

(٥) أنوار التنزيل ٩٩.

(٦) السراج المنير (١/٢٣٤)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/٢٩٩).

(٧) الشاهد وأصول النحو ٢٢١.

(٨) في النحو العربي- نقد وتوجيه للدكتور مهدي الخزومي ٢٠.

والشربيني أخذ بالقياس، واعتمده دليلاً من أدلة الصناعة، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩]: «(أشحةً): جمع (شحيح)، وهو جمع لا يُقاسُ، إذ قياسُ (فَعِيل)، الوصف الذي عينه ولامه من وادٍ واحد، أن يجمع على (أَفْعَلَاء) نحو: خليل وأخلاء، وضمنين وأضنَاء، وقد شُمِعَ (أَشِحَاء)، وهو القياس، و(الشَّحُّ): البُخل، وصفهم الله تعالى بالبخل والجبن»<sup>(١)</sup>.

وبيّن الشربيني ما يقتضيه القياس<sup>(٢)</sup>، وبين ما كان على غير القياس<sup>(٣)</sup>. والقياسُ عنده على الشاذ لا يجوز<sup>(٤)</sup>، وأخذ بالسماع في حالة تعارض السماع مع القياس<sup>(٥)</sup>، وأخذ بقياس الظاهر<sup>(٦)</sup>.

تعارض الأصل والغالب: وهو أصل من أصول القياس، يستخدم في الترجيح عند التعارض، (فإذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة، جرى قولان، والأصحُّ العملُ بالأصل، كما في الفقه)<sup>(٧)</sup>.

وقد اعتمد الشربيني هذا الأصل في تفسيره، لترجيح رأي على آخر، ومن ذلك ترجيحه أن يكون (الرحمن) ممنوعاً من الصرف، إلحاقاً له بالغالب من نظائره، يقول: «هل (الرحمن) مضرووفٌ أو لا؟ فيه قولان:

الأول: مال السعد التفتازاني إلى جواز الأمرين، لأن شرط منع صرف

(١) السراج المنير (٣/٢٣٢)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١٥٣، ٢٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/١٦٨)، (١٩٦)، (٣/٥٢٧).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (١/١٨٨).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٢/٣٥٤).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (١/١٤٧)، (٥٧٢)، (٤/٢٣٤).

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٧٠-٧١.

(٧) الاقتراح ١٢٣-١٢٤، وينظر: ارتقاء اللغة: ١٠٧.

(فَعْلَان) صفةً، وجودُ (فَعْلَى)، وشرطُ صرفه وجود (فَعْلَانة)، وكلاهما مُنتفٍ هنا، لكن أظهرهما أنه ممنوعٌ من الصرف إلحاقاً له بما هو الغالب من نظائره في الزيادة والوصف.

الثاني: أنه مصروف، إلحاقاً له بالأصل في مطلق الاسم، وهو الصرفُ، هذا مع أن المختار في منع صرف ما ذُكر انتفاء (فعلانة)، لا وجود (فعلَى). والحاصل أنه تعارض في صرفه وعدم صرفه الأصل والغالب. فإن قيل: هذا إذا لم تدخله (أل)، أجيب: بأن المختار أن غير المصروف إذا دخلت عليه (أل)، والعلتان فيه، باقٍ على منع صرفه وإن جُرَّ بالكسرة<sup>(١)</sup>. والشريبي في ترجيحه منع صرف (الرحمن)، حملاً له على الغالب، قد قال بما قال به أكثر النحويين<sup>(٢)</sup>.

العلة: وهي أصلٌ من أصول القياس، أخذ بها النحاة، على اختلاف مدارسهم، منذ العهود الأولى للنحو<sup>(٣)</sup>، وهي تفسيرُ الظاهرة اللغوية أو التحوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وتوضيح وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه<sup>(٤)</sup>، كقولنا: إن كلمة (زَيْد)، في (سافر زَيْدٌ)، مرفوعة لأن كل فاعلٍ مرفوعٌ، فقولنا: (كل فاعلٍ مرفوعٌ) هو العلة في رفع (زيد)، لذلك حكمنا لزيد بالحكم الذي هو الرفع<sup>(٥)</sup>.

لقد اعتمد الشريبي (التعليل) أصلاً من أصول تفسيره لكتاب الله، علل به كثيراً من الظواهر اللغوية والنحوية، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية

- 
- (١) السراج المنير (٧/١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٣/٢).  
 (٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو (١/٢٥٦-٢٥٧)، الاقتراح ١٢٤.  
 (٣) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزخشي ٦٠.  
 (٤) ينظر: أصول النحو العربي ١٠٨، الخصائص (١/٤٨)، الاقتراح ٨١، ارتقاء السيادة ٦٩، الدراسات النحوية واللغوية عند الزخشي ٦٠-٦٣، ٢٠١.  
 (٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٣١٧.

الكريمة ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾ [البقرة: ٧]: «فإن قيل: لم وَحَدَّ (السمع) دون (القلوب) و(الأبصار)؟ أجيب: بأنه على حذف مضاف، مثل: (وعلى حواس سمعهم)... أو باعتبار الأصل، فإنه مصدر في أصله، والمصادر لا تُثنى ولا تُجمع»<sup>(١)</sup>.

ومن العلل التي دارت كثيراً في تفسير الشريبي: (أمنُ اللبس)، وهي أهم العلل التي تراعيها العرب في كلامها، لأن الغاية من التعبير هي الإفهام، واللبس مُناقضٌ له<sup>(٢)</sup>. ومن شواهد ترجيح الشريبي ل(أمن اللبس)، قوله في الآية الكريمة ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ \* وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٣، ١٤]: «(خالداً فيها): حال... ولا يجوز أن يكون (خالدين) و(خالداً): صفتين ل(جنان) و(نار)، لأنهما جريا على غير من هُما له، فلا بد من الضمير، وهو قولك: (خالدين هم فيها) و(خالداً هو فيها)، هذا على مذهب البصريين. أما على مذهب الكوفيين، فهو جائزٌ عندهم عند أمن اللبس، كما هنا، وهو الراجح، كما جرى عليه ابن مالك وغيره»<sup>(٣)</sup>.

ومن العلل التي علل بها أيضا: (الحقيقة)<sup>(٤)</sup> و(الإتباع)<sup>(٥)</sup> و(الاختصار)<sup>(٦)</sup>

(١) السراج المنير (٢١/١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١٣٢، ١٤٧، ١٧٧، ٢٠٠، (٢/٢٢٨)، (٣/٩٤)، (٣١/١٣١)، (٣/٤٤٢-٤٤٣).

(٢) ينظر: الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري ٢٠٣.

(٣) السراج المنير (١/٢٨٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ١١٩، (٢/٢٤٢)، (٣/٣٠٣)، (٤٦٧).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (١/٦٥).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/٤٥٩).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٣/٤٥٠).

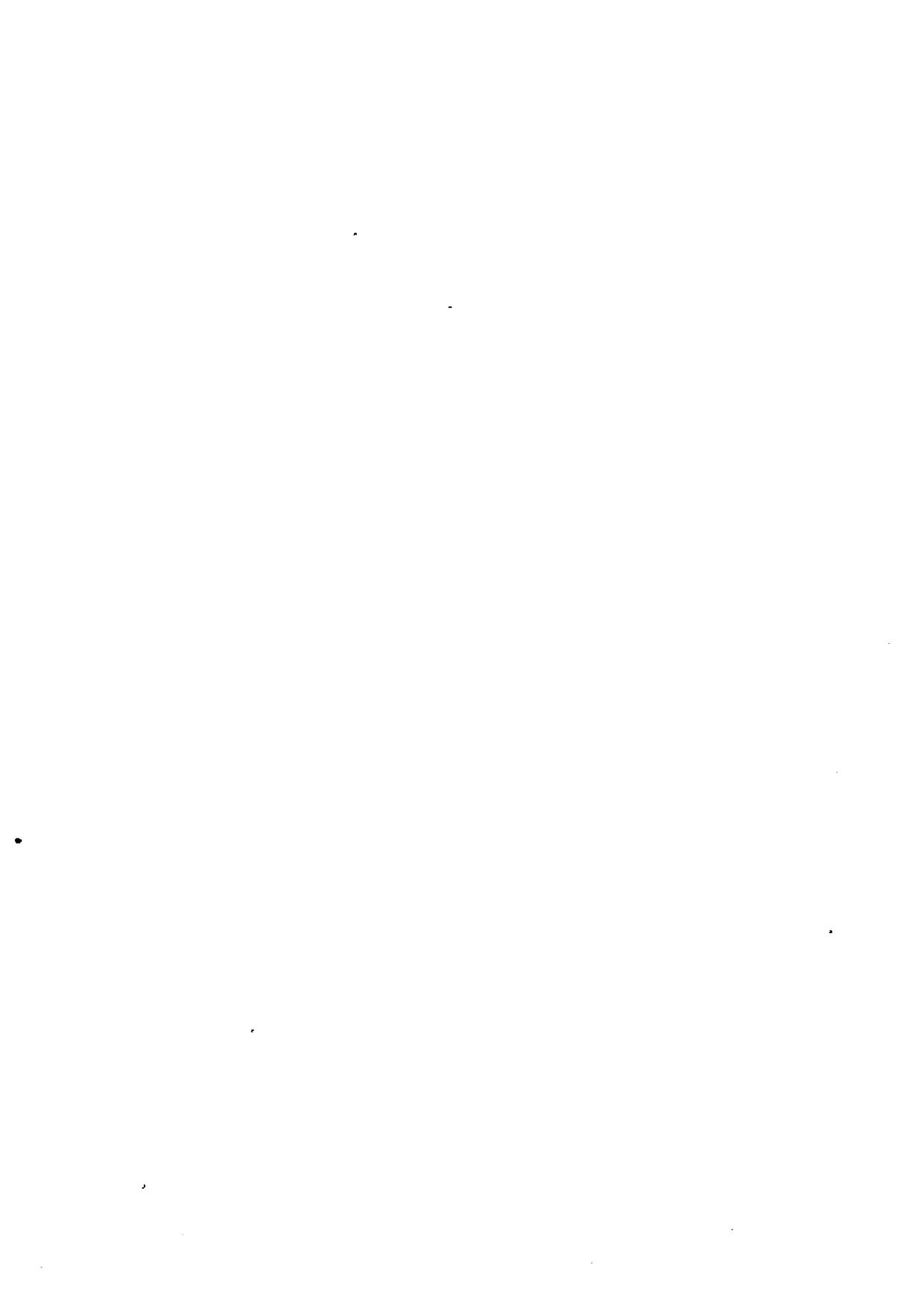
والتغليب<sup>(١)</sup> و(حمل النقيض على نقيضه)<sup>(٢)</sup>، و(الاتساع)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه (٤٩٢/١).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١١١/٢).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (١٩٧/٤).



## المبحث الثاني اعتماده اللغة في تفسيره

يرى الشريبي أن اللغات في أصلها توقيفٌ، فهي ليست تواضعًا أو اصطلاحًا أو تواطؤًا، يقول: «إن اللغات توقيفية، فإن الأسماء تدل على الألفاظ بخصوص أو عموم، وتعليلها ظاهر في إلقتها على المتعلم، مبيّنًا له معانيها، وذلك يستدعي سابقة وضع، والأصل ينفي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم من الملائكة والجن، فيكون من الله»<sup>(١)</sup>، وذهب إلى «أن الله عز وجل علم آدم جميع اللغات، ثم (اختص)<sup>(٢)</sup> كل واحد من أولاده بلغة، فتفرقوا في البلدان، واختص كل فرقة منهم بلغة، وذلك إما بخلق علم ضروري بها فيه، أو ألقى في قلبه علمها، أو بإرسال ملك، أو بخطاب الله له، أو بخلق الأصوات في الأجسام المسميات»<sup>(٣)</sup>.

والشريبي يُرجع الكلمة إلى أصولها، ويبيّن اشتقاقها، «وهو أخذٌ صيغة من أخرى، مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا وهيئة»<sup>(٤)</sup>، وقد أجمع أهل اللغة، إلا من شذ منهم<sup>(٥)</sup>، على أن للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق

(١) ينظر: المصدر نفسه (٤٧/١).

(٢) لم ترد في النص ولكن السياق يقتضي إيرادها.

(٣) المصدر نفسه (٤٦/١)، وقد كتب في هذه المسألة كثيرٌ من علماء الأمة، منهم ابن فارس في كتابه «الصاحبي في فقه اللغة» ٣١-٣٤ حيث ذهب إلى أن اللغة توقيفٌ، وكتب فيها ابن جني في «الخصائص» (٤٠/١-٤٨) ولم يرجع رأيًا، وبدا كأنه متردد بين الرأيين، وتوسع في المسألة وأفاض السيوطي في «المزهر» (١/٥-٢٢) حيث رجح أن اللغة توقيفٌ، وأق بآدلة كثيرة على ذلك.

(٤) المزهر (١/٢٠١).

(٥) كالرازي، الذي أنكر على اللغويين والنحويين قولهم بالاشتقاق، وعده باطلًا، لأنه يؤدي إلى الدور والتسلسل، على حد قوله، ينظر: الرازي مفسرًا ١٢٧-١٢٨.

بعض الكلام من بعض<sup>(١)</sup>.

ومن شواهد ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَإِذْ بَيَّنَّاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩]: «المشهور أن أصل (آل): (أهل)، لأن تصغيره (أهليل). وقال الكسائي وغيره: أصله (أول) من (آل، يقول) أي: رجع، قُلبت (الواو) ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتصغيره (أويل). فإن قيل: يرُدُّ الأول اختلاف (أهل) و(آل) معني، إذ (الأهل): القرابة، و(الآل): من يقول إليك بقرابة أو رأي أو مذهب، ولأن (الألف) لم ثبت إبدالها من (الهاء). أوجب بأن القائل بالأول جرى على القول بأن اللفظتين بمعنى، أو أراد ب(الأهل) أحد معاني (آل)، وأبدل (الواو) من (الهاء) لتقاربهما مخرجاً، وخص بالإضافة إلى أولي القدر والشرف، كالأنبياء والملوك، وإنما قيل: (آل فرعون) لتصوره بصورة الأشراف، أو لشرفه في قومه عندهم»<sup>(٢)</sup>.

وفي اشتقاق (جهنم)، قال: «هي مُشتقةٌ من (الجهومة) وهي: الغلظ، وسميت بذلك لغلظ عذابها»<sup>(٣)</sup>.

وقسم الشريبي الاشتقاق إلى أقسام ثلاثة: (أصغر) و(كبير) و(أكبر)، وهو ما ذهب إليه ابن جني، حيث جعل (الاشتقاق الأكبر) في قبول الكلمة للتقليلات وإفادتها معاني شتى، يجمع بينها غرض واحد، ومعنى شامل، تُعقد تلك التراكيب عليه، وإن تباعد شيء من ذلك ردُّ بلطف التأويل إليه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الصاحبي ٦٧، الزهر ٢٠٠.

(٢) السراج المنير (٥٧/١).

(٣) المصدر نفسه (٤٨٨/٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٣٦٧/١، ٥٠٩)، (٢٨/٢، ١٦٨)، (٨٦/٣، ٣١٩)، (٤/١٨٧، ٤٣٧).

(٤) عمدة الصرف، كمال إبراهيم ١١، وينظر: الخصائص (١٣٥-١٤١)، الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطaki ٤٢٠-٤٢٨، والخليل بن أحمد الفراهيدي قد سبق ابن جني في القول ب(الاشتقاق الكبير)، إلا أن ابن جني قد توسع فيه، وضرب الأمثلة الموضحة له، ينظر: دراسات في فقه اللغة ١٨٨.

ففي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال الشريبي، بعد كلام نقله عن الزمخشري: «وظاهر قول الزمخشري أن (الحمد) و(المدح) أخوان؛ لأنهما مترادفان، وبه صرح في (الفائق)<sup>(١)</sup>. لكن الأوفق ما عليها الأكثر، أنهما غير مترادفين، بل متشابهان معني، أو اشتقاقاً كبيراً، والاشتقاق ثلاثة أقسام: (كبير)، و(أكبر) و(أصغر) وقد يعبر عنه بـ(الصغير) فـ(الكبير): أن يشترك اللفظان في الحروف الأصول من غير ترتيب، كـ(الحمد) و(المدح). و(الأكبر): أن يشتركا في أكثر الحروف الأصول، كـ(الفلق) و(الفلج) و(الفلذ)، مع اتحاد في المعنى أو تناسب. و(الأصغر): أن يشتركا في الحروف الأصول المرتبة، كـ(ضرب) و(الضرب)<sup>(٢)</sup>. وقد يذكر الشريبي للكلمة أكثر من أصل اشتقائي، ويرجع أحدها<sup>(٣)</sup>.

ومن الجوانب اللغوية التي بحثها الشريبي: استعمال الكلمة في الدلالة الخاصة، ويسمى في علم اللغة (التوظيف) أو (تطوير الدلالة)، فبعض الألفاظ كانت لها قبل الإسلام، دلالات عامة، وأصبحت لها، بعد ظهوره، دلالات خاصة، كـ(المسلم) و(الكافر) و(المنافق) و(المؤمن)<sup>(٤)</sup>...

ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾ [آل عمران: ١٦٧]: «قال أبو عبيدة: مشتق من (نافق) اليربوع، لأن جُحَرَ اليربوع له بابان: (القاصعاء) و(النافقاء)، فإن طلب من أيهما، كان يخرج من الآخر، ف قيل للمنافق: إنه منافق، و(هو)<sup>(٥)</sup> اسم إسلامي، لأنه صنع لنفسه طريقين:

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (١/٣١٤).

(٢) السراج المنير (١/٨).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (١/٦)، (٢/١٦٨).

(٤) ينظر: الصاحبي ٧٨-٨١، المزهري (١/١٧٢-١٧٧).

(٥) في الأصل: (هُم)، والصحيح ما أثبتته.

(إظهار الإسلام) و(إظهار الكفر)، فمن أيهما طُلب خرج من الآخر<sup>(١)</sup>.

وحرص الشرييني على بيان اختلاف معنى الكلمة، عند اختلاف بنائها، بسبب اختلاف حركة الحرف، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]: و(الْحُطْبَةُ) - بالضم والكسر - اسم الهيئة، غير أن المضمومة حُصِّتْ بالموعظة، والمكسورة بطلب النكاح<sup>(٢)</sup>.

كما حرص على بيان معاني المسميات المختلفة للمسمى الواحد، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]: «بَكَّةَ» - بالباء - لغة في (مكة)، سُمِّيتْ بذلك لأنها (تَبَكُّ أعناق الجبابرة) أي: تدققها، فلم يرمها جبارٌ بسوءٍ إلا وقصمه الله، وسميت (مكة) - بالميم - لقلة ماؤها، من قول العرب: (مَكُّ الفِصْلُ ضِرْعَ أُمِّه، وَأَمْتَكُهُ) إذا امتص كل ما فيه من اللبن<sup>(٣)</sup>.

واهتم الشرييني رحمه الله ببيان فرق المعنى بين الألفاظ التي ظنها البعض من المترادفات، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٧١]: قال الجوهري<sup>(٤)</sup>: (الصَّحْفَةُ) ك(القصعة)، والجمع (صحافٌ). قال الكسائي: أعظم القصاع (الجَفْنَةُ)، ثم (القصعة) تليها، تُشْبِعُ العشرة، ثم (الصحفة) تُشْبِعُ الخمسة، ثم (المِثْكَلَةُ) تُشْبِعُ الرجلين والثلاثة، ثم (الصحيفة) تُشْبِعُ الرَّجُلَ<sup>(٥)</sup>.

(١) السراج المنير (١/٢٦٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٢٩٣، (٤/٢٥١).

(٢) السراج المنير (١/١٥٣).

(٣) السراج المنير (١/٢٣٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٨، ٢٦٢، ٢٧٩، ٣٤٠، (٢/٤٣٥)، (٣/٣٠-٣١، ٨١، ٨٨، ١٥٢)، (٤/٢٥).

(٤) ينظر: الصحاح (صحف).

(٥) السراج المنير (٣/٥٧٢)، وينظر كذلك ' على سبيل المثال: ٩٨، ٣٧٧، (٤/٦٨). والترادف: (هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، كالأسد والقسورة والليث... المزهر =

ومن الموضوعات التي عُني بها الشريفي (المشترك اللفظي)، وهو في اصطلاح اللغويين: (اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر، دلالة على السواء)<sup>(١)</sup>، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿أَفِرِّ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمَاءِ﴾ [الإسراء: ٧٨]: «قال في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: (ذَلَّكَتِ الشَّمْسُ): غَرَبَتْ، أو اصفرت، أو مالت، أو زالت عن كبد السماء، فحيثُذ في هذه اللفظة دلالة على (الظهر) و(العصر) و(المغرب) من استعمال (المشترك) في معانيه»<sup>(٣)</sup>.

ومن هذه الموضوعات أيضًا (الأضداد)، وهي في اصطلاح اللغويين: الألفاظ المستعملة في معنيين متضادين<sup>(٤)</sup>، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَظَلَّتْ نَفَسْكَوْنٌ﴾ [الواقعة: ٦٥]: «قال الكسائي: (التفكه): التلهف على ما فات، من (الأضداد)، تقول العرب: (تفكحت) أي: تنعمت، و(تفكحت) أي: حزنت»<sup>(٥)</sup>.

والتضاد قد يكون باختلاف اللفظة عن الأخرى بجرمة أو حرف، يقول في الآية الكريمة ﴿وَأَخْرَجَ مُقْرِنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ ﴿٢٨﴾ «فرقوا بين فعل

= (١/٢٣٨)، ودعب بعض العلماء إلى عدم وجود الترادف، لأن كل واحد منها فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة، ينظر: الصاحبي ٩٦-٩٧، ٢٠١، المزهري (١/٢٤٠)، دراسات في فقه اللغة ٢٩٥، ٣٠٠، الوجيز في فقه اللغة ٣٩٨.

(١) المزهري (١/٢١٧)، وينظر: الصاحبي ٢٠١.

(٢) ينظر: لسان العرب (ذلك).

(٣) السراج المنير (٢/٣٢٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٢٨، ١٤٧، ١٥١، ٤١٠، ٥٠٩، ٥٢٣/٣).

(٤) ينظر: الصاحبي ٢٠١، المزهري (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٥) السراج المنير (٤/١٩٣)، علمًا بأن الفراء قد فسّر (تفكهون) بمعنى (تتعجبون) أو (تتلمنون) ينظر: معاني القرآن (٣/١٢٨). ولم يرد (فكه) في كتاب «الأضداد في اللغة» لأبي البركات الأنباري (التحوي الكوفي). وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/٥٢٩)، (٢/٦، ٢٥، ٣٢٨، ٤٣٨/٣)، (٤/١١١).

(الصفد) بمعنى القيد، وفعله بمعنى العطاء، فقالوا: (صفده): قيده، و(أصفده): أعطاه، عكس، (وعد) و(أوعد) في الخير والشر، وفي ذلك نكتة، وهي: أن (القيد) ضيق، فناسبه تقليل حروفه، و(الإبعاد) شر، وهو ثقيل، فناسبه تكثير حروفه<sup>(١)</sup>.

ومن الموضوعات التي تكلم فيها الشريبي (وقوع المعرب في القرآن الكريم) وقد اختلف علماؤنا فيه، فذهب جمهورهم إلى عدم وقوع ألفاظ معربة في القرآن الكريم، ومنهم الإمام الشافعي في كتابه «الرسالة»<sup>(٢)</sup>، وابن جرير الطبري وأبو عبيدة، والقاضي أبو بكر، والرازي<sup>(٣)</sup>، وابن فارس<sup>(٤)</sup>، وذهب آخرون إلى وقوعها فيه، ومنهم الإمام الغزالي والشوكاني<sup>(٥)</sup>. وذهب غيرهم مذهباً توفيقياً، فقالوا: إن في القرآن ألفاظاً أعجمية في أصولها، لكنها وقعت للعرب، فعربتها ألسنتهم، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم، فصارت عربية، واختلطت بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: إنها أعجمية فهو صادق، وذهب هذا المذهب الجواليقي وابن الجوزي والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

وقد عرض الشريبي اختلاف العلماء في هذا الموضوع، واستحسن رأي من وفق بين رأي القائلين به ورأي المنكرين له، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] يقول: «اختلف العلماء:

(١) السراج المنير (٣/٤١٨)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٤٤٦ .

(٢) ينظر: الرسالة ٤١-٤٢ .

(٣) ينظر: البرهان (١/٢٨٧).

(٤) ينظر: الصاحي ٥٩ .

(٥) ينظر: الرازي مفسراً ١٢٩-١٣٠ .

(٦) ينظر: فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن ١٧٢، الإفتان (١/٢٩١)، الصاحي ٦١، البرهان (١/٢٩٠).

هل في القرآن شيءٌ بغير العربية؟ فقال أبو عبيدة: من زعم أن في القرآن لساناً غير العربية فقد أعظم على الله القول، واحتج بهذه الآية: ﴿إِنَّمَا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾. وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة أن فيه من غير لسان العرب، من (سجيل) و(مشكاة) و(اليم) و(استبرق). وجمع بعض المفسرين بين القولين، بأن هذه الألفاظ لما تكلمت بها العرب، ودارت على ألسنتهم، صارت عربيةً فصيحَةً، وإن كانت غير عربية في الأصل، لكنهم لما تكلموا بها نسبت إليهم، وصارت لهم لغةً، وهو جمعٌ حسنٌ<sup>(١)</sup>.

والشريبي أنكر قول من قال بأن في القرآن ألفاظاً أعجمية، ووصفه بأنه (فاسدٌ)، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا قُصَصًا فَأُحْصِلْتُمْ ءَايَاتُنَا قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [نصت: ٢٣] يقول: «وصفه بكونه عربيًّا، وإنما صحت هذه النسبة لأن هذه الألفاظ إنما دلت على هذه المعاني بحسب وضع العرب واصطلاحاتهم... وذهب قومٌ إلى أن في القرآن من سائر اللغات، ك(الاستبرق) و(السَّجَل)، فإنهما فارسيتان، و(المشكاة) فإنها حبشية، و(القسطاس) فإنه من لغة الروم، وهذا فاسدٌ، لقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]<sup>(٢)</sup>.

ولكن الشريبي صرَّح في مواضع من تفسيره، بأن في القرآن ألفاظاً أعجمية في أصولها، كان العرب قد عربوها باستعمالهم لها، وإخضاعها لقواعد لغتهم، ومن ذلك قوله في تفسير الآية الكريمة ﴿وَرِزْقًا بِالْقِطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥]: «(القسطاس) روميٌّ عَرَبٌ، ولا يقدح ذلك في عربية القرآن، لأن الأعجمي إذا استعملته العرب وأجرته مجرى كلامهم في الإعراب والتعريف والتكثير ونحوها

(١) السراج المنير (٢/ ٨٨).

(٢) السراج المنير (٣/ ٥٠٢).

صار عربيًّا»<sup>(١)</sup>.

والصحيح في هذه المسألة هو غير ما ذهب إليه الشريبي، وهو رأي الجمهور القائل بعدم وجود المعرب في القرآن الكريم، وقد استدلوا على ذلك بالكتاب والمعقول، فأما من الكتاب فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يسف: ٢٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾ [نصت: ٤٤] الآية، وأما من المعقول فقد استدلوا بأن الله تعالى جعل القرآن معجزةً لنبه عليه الصلاة والسلام، وشاهدًا على نبوته، ودليلاً قاطعًا على صدقه، وتحدى العرب العرباء به... فلو اشتمل على غير لغة العرب لم تكن له فائدة<sup>(٢)</sup>.

ومن أدلة المعقول أيضًا أن اللغة العربية أوسع اللغات، وأنه لا يُحيط بها إلا نبيٌّ، يقول الإمام الشافعي: «وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه، لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له... فقال منهم قائل: إن في القرآن عربيًّا وأعجميًّا. والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ووجدَ قائل هذا القول من قِبَل ذلك منه، تقليدًا له، وتركًا للمسألة له عن حجته، ومسألة غيره ممن خالفه... ولعل من قال: إن من القرآن غير لسان العرب، وقِبَل ذلك منه، ذهب إلى أن من القرآن خاصًّا يجهل بعضه بعض العرب، ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا تعلمه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غير نبي...»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين، في تفسيرهم لوجود مثل هذه الألفاظ

(١) السراج المنير (٣٠٣/٢)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١٣٥/١)، (١٥٩/٢)، (٤٥٨/٣)، (١٧٢/٤).

(٢) ينظر: البرهان (٢٨٧/١).

(٣) الرسالة ٤١-٤٢.

التي تخالف أبنية وأقيسة اللغة العربية، إلى القول: إن العرب هم من أقدم الأمم، ولغتهم من أقدم اللغات وجودًا، فيمكن أن تكون هذه الأسماء من الأسماء العربية الموغلة في القدم، التي استعملت في لغات الجزيرة القديمة، لذلك هي لا تخضع لأبنية وأقيسة اللغة العربية التي وصلت إلينا زمن تدوين اللغة<sup>(١)</sup>.

حمل الشرييني معاني بعض الألفاظ القرآنية على المجاز، وإنما يقع المجاز في الكلام، ويُعدَّل إليه عن الحقيقة، لمعانٍ ثلاثة، هي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه<sup>(٢)</sup>، يقول الشرييني في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]: «فيه وجهان؛ أحدهما: أنه حقيقة، وأن (رءوس الشياطين) شجرة معينة بناحية اليمن، وتُسمى (الأمسَن) . . . والثاني: أنه من باب التخيل والتمثيل، وذلك أن كل ما يُستنكر ويُستقبح في الطباع والصورة يشبه بما يتخيله الوهم وإن لم يكن يراه، والشياطين وإن كانوا موجودين، غير مرتين للعرب، إلا أنه خاطبهم بما ألفوه من الاستعارات التخيلية»<sup>(٣)</sup>.

وكان من دقة الشرييني أنه يتحرى ضبط الأعلام، ومن شواهد ذلك قوله في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [الاعراف: ٨٠]: «وهم أهل سدوم، قال الثقاتاني: هو -بفتح السين- قرية قوم لوط، وبالذال المعجمة في

(١) ينظر: دراسة محقق كتاب (المُعَرَّب)، للجواليقي ١٣-١٤. أضيف إلى ذلك الرأي القائل: إن لغة العرب قد وافقت في بعض ألفاظها لغة السريان والروم، أي: أن هذه الألفاظ قد وُجدت في لغة العرب كما وُجدت في لغات أعجمية، فهي من توارد اللغات، وهذا الرأي منسوبٌ إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ينظر: كتاب اللغات في القرآن برواية حسنون القارئ بإسناده إلى ابن عباس ٩.

(٢) ينظر: الخصائص (٢/٤٤٤-٤٥٩)، الصحابي ١٩٦-١٩٧، الزهر (١/٢٠٧).

(٣) السراج المنير (٣/٣٨٠)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/١٧٦، ٢١٩-٢٢٠، ٤١٠، ٥٠٣)، (٣/٣٤، ٦٤، ١٩٠، ٤٣٣).

رواية الأزهري<sup>(١)</sup> دون غيره. اه، وصوبه صاحب القاموس<sup>(٢)</sup>، وغلط الجوهري<sup>(٣)</sup> في قوله: إنها مهملة، وذلك أن لو طًا عليه السلام لما هاجر مع عمه إبراهيم عليه السلام إلى الشام، فنزل إبراهيم عليه السلام أرض فلسطين، وأنزل لو طًا الأردن - وهو بضم الهمزة والذال وتشديد النون - نهر وكورة بأعلى الشام، فأرسله الله تعالى إلى أرض سدوم، يدعوهم إلى الله تعالى وينهاهم عن فعلهم القبيح<sup>(٤)</sup>.

وكان من دقته أيضًا أنه يتحرى أصل التسمية، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢]: «قال أهل الكوفة: سُمِّيَتْ (مائدة) لأنها تَمِيدُ بالآكلين، أي: تَمِيلُ، وقال أهل البصرة: (فاعِلَةٌ) بمعنى (مَفْعُولَةٌ)، أي: تَمِيدُ أيدي الآكلين إليها، كقولهم: (عيشة راضة) أي: مرضية<sup>(٥)</sup>».

وكان الشريبي حريصًا على بيان دلالات الصيغ، وما يفيدُه التقديم أو التأخير من معنى، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]: «فإن قيل: (محلقين) حال الداخلين، والداخل لا يكون إلا مُحَرِّمًا، والمُحَرِّم لا يكون مُحَلِّقًا، أجيب: بأن قوله (آمنين) معناه: متمكنين من أن تتموا الحج مُحَلِّقِينَ وَمُقَصِّرِينَ. وأشار بصيغة التفعيل إلى الكثرة فيهما، غير أن التقديم يُفهِمُ أن الأول أكثر<sup>(٦)</sup>».

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٢٧٤/١٢).

(٢) ينظر: ترتيب القاموس المحيط (٥٤١/٢).

(٣) ينظر: الصحاح (١٩٤٩/٥).

(٤) السراج المنير (٤٩١/١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٦٢، (٤٩٩/٢)، (٥٨٧/٣).

(٥) السراج المنير (٤٠٥/١)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٤١٤/٢).

(٦) السراج المنير (٥٥/٤).

كما حرص الشرييني على بيان ما يكون بين الصيغ من تناوب في المعنى، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢]: «فإن قيل: المحلُّ محل جمع الكثرة، فكيف أتى بجمع القلة؟ أجيب: بأن الجموع يتناوب بعضها موقع بعض، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فأوقع جمع الكثرة موضع جمع القلة، لأن مميز الثلاثة لا يكون إلا جمع قلة، أو لأن (الثمرات) لما كانت مُحلَاةً باللام خرجت عن حد القلة»<sup>(١)</sup>.

وتعرض الشرييني كذلك لدلالة التكرير على النفي أو التعظيم، أو التنويع أو التحقير<sup>(٢)</sup>، ودلالة التعريف على التعظيم<sup>(٣)</sup>، ودلالة الفعل الماضي على البشارة والترغيب<sup>(٤)</sup>، ودلالة المضارع على الديمومة<sup>(٥)</sup>، ودلالة الأمر على الوعيد<sup>(٦)</sup>، ودلالة صيغتي (الفاعل)<sup>(٧)</sup> و(المفعول)<sup>(٨)</sup> على المبالغة، ودلالة صيغة (فَعِيل) على الثبوت<sup>(٩)</sup>، والعدول عن صيغة إلى أخرى<sup>(١٠)</sup>، ودلالة صيغة منتهى الجموع على المبالغة<sup>(١١)</sup>.

والشرييني حريص على بيان ما في اللفظة من لغات، قد يجهل الآخرون بعضها، فيُلحِّنون المتكلمين بها، يقول: «عاب المبرد وغيره قول الشافعي رضي

(١) السراج المنير (١/٣٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/٦٧٧).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٣/١٢٩، ٣٤٤، ٥٩٦).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٣/١٠١، ٤٣٦).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٢/٥٦)، (٣/١٩٤).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/١٨، ٥٥٢).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٢/٨٦).

(٧) ينظر: المصدر نفسه (١/٢٣).

(٨) ينظر: المصدر نفسه (٢/٢٨٥)، (٣/٢٨٧).

(٩) ينظر: المصدر نفسه (٢/٥٠، ٤٩٩).

(١٠) ينظر: المصدر نفسه (٢/٦٥٩)، (٣/٥٦٥).

(١١) ينظر: المصدر نفسه (٢/٣٤٠).

الله عنه: (كل ماءٍ من بحرٍ عذبٍ أو مالِحٍ فالتطهر به جائزٌ)، وقالوا: إنه لحن، وإنما يقال: (مِلْحٌ) كما قال تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]. وهم مخطئون في ذلك كما قيل:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً      وأفته من الفهم السقيم  
ولكن تأخذ الآذانُ منه      على قدر القريحة والفهوم<sup>(١)</sup>

قال النووي: وأجاب أصحابنا بأجوبة أصحها أن فيه أربع لغات: (مِلْحٌ) و(مَالِحٌ) و(مَلِيحٌ) و(مَالِخٌ)<sup>(٢)</sup> -بضم الميم وتخفيف اللام- قال عمر بن أبي ربيعة:

لو تَفَلَّتْ في البحرِ والبَحْرُ مَالِحٌ      لأصبح ماءُ البحرِ من ريقها عذبا<sup>(٣)</sup>  
وقال آخر:

وللرزق أسبابٌ تروح وتغتدي      وإني منها خير غايدٍ ورائح  
فَنِعْمَتْ بثوبِ العدمِ من حُلَّةِ الغنى      ومن باردٍ عذبٍ زُلالٍ بمالِح<sup>(٤)</sup>  
وقال محمد بن حازم:

(١) البيتان للمتنبّي، وهما من البحر الوافر، ويروى البيت الثاني: (القرايح والعلوم) بدل (القريحة والفهوم) ينظر: شرح ديوان المتنبّي للبرقوقي (٤/٢٤٦).

(٢) اختلف علماء اللغة في قولهم: (ماءٌ مالِحٌ)، فقال ابن سيده: إنها (لُغَةٌ رديئة). وقال يونس: لم أسمع أحداً من العرب يقول (ماءٌ مالِحٌ). وقال أبو الدقيش: يُقالُ (ماءٌ مالِحٌ، ومِلْحٌ). وقال أبو منصور: هذا، وإن وُجِدَ في كلام العرب قليلاً، لُغَةٌ لا تُتَكْرَمُ. وقال ابن بري: قد جاء (المالِحُ) في أشعار الفصحاء، وهو على النَّسَبِ، أي: ذو مِلْحٍ. ينظر: لسان العرب (ملح).

(٣) البيت منسوبٌ إلى عُمر بن أبي ربيعة، قال ابن منظور: «وجدتُ هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شعرِ أبي عُيَينة عمدة بن أبي صفرة»، لسان العرب (ملح)، ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

(٤) لم أقف على قائله في «معجم شواهد العربية» لعبد السلام هارون.

تَلَوْنَتْ الْوَأْنَا عَلَيَّ كَثِيرَةً      وَخَالَطَ عَذْبًا مِنْ إِخَائِكَ مَالِحٌ<sup>(١)</sup>  
وقال خالد بن يزيد بن معاوية في رملة بنت الزبير:

ولو وردت ماءً وكانت قبيله      مليحًا شربنا ماءً باردًا عذبًا<sup>(٢)</sup>  
وقال الخطابي: يُقَالُ: (مَاءٌ مُلَاخٌ) كَمَا يُقَالُ: (أَجَاجٌ) وَ(زُعَاقٌ) وَ(زُلَالٌ)،  
قال: وإنما نزل الشافعي من اللغة العالية إلى التي هي أدنى للإيضاح، وحسبًا  
للإشكال والالتباس، لئلا يتوهم متوهم أنه أراد بـ(الملح): المذاب، فيظن أن  
الطهارة به جائزة. وثاني الأجوبة: أن الشافعي إمامٌ في اللغة، فقوله فيها حجةٌ.  
وثالثها: أن هذه اللفظة ليست من كلام الشافعي، ولم يذكرها، بل هي من كلام  
المزني، وهذا ليس بشيء، وكيف يُنسَبُ الخطأ إلى المزني وعنه مندرحة؟! وقولهم:  
(لم يذكرها الشافعي) غير صحيح، وقد أنكره البيهقي وقال: بل سُمِّيَ الشافعي  
البحر (مَالِحًا) في كتابين: (أُمالي الحج) و(المناسك الكبير)<sup>(٣)</sup>.

وفي مواضع من تفسيره، بين الشريبي ما يترتب على الخلاف اللغوي، من  
اختلاف في الحكم الفقهي<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿كَذَلِكِ صَفْوَانٍ  
عَلَيْهِ تَرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]: «(التراب) معروفٌ، اسم جنس لا يُثنى ولا يجمع.  
وقال المبرد: هو جمع، واحده (ترابَةٌ). وفائدة هذا الخلاف أنه لم يقل لزوجته:  
(أنتِ طالقٌ عند التراب)، أنه يقع عليه طلاقٌ على الأول، وهو الأصح،  
وثلاثٌ على الثاني»<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) لم أجد البيت في «معجم شواهد العربية»، وقائله محمد بن حازم الباهلي، شاعرٌ عباسي، كان كثير  
الهجاء، ولم يمدح من الخلفاء إلا المأمون. ينظر: «الأغاني» (١٤/٤٩٦٤).
- (٢) البيت في «الأغاني» (١٩/٦٦٧٠) برواية: وإن نزلت ماءً وإن كان قبلها مليحًا وجدنا ماءه... .
- (٣) السراج المنير (٣/٣١٨)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٢٨٠-٢٨١)، (٣/٩٨).
- (٤) للتوسع في بيان أثر اللغة في الفقه الإسلامي ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط  
الأحكام من آيات القرآن التشريعية ٥٢-٩٥.
- (٥) السراج المنير (١/١٧٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٥٨٩.

وعند تعرضه لمعنى الألفاظ المتعلقة بصفات الله، أو في غيرها من أبواب العقيدة، كان الشرييني يرى رأي أهل السنة في حل هذه الألفاظ على المعاني اللغوية المعروفة، وهو يشاركهم رفضهم تفسير هذه الألفاظ بغير معانيها المعروفة، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الاعراف: ٥٤]: «قال أهل السُّنَّةِ: (الاستواء على العرش) صفة الله بلا كيف، يجبُ الإيمان به، ونكُلُ فيه العِلْمُ إلى الله تعالى، والمعنى: أن له سبحانه استواءً على العرش على الوجه الذي عناه، مُنَزَّةً عن الاستقرار والتمكن. وسأل رجلُ مالكُ بن أنس عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فأطرق رأسه مليًا، وعلاه الرُّحْضَاءُ<sup>(١)</sup> ثم قال: «(الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالًّا)، ثم أمر به فأُخْرِجَ». وبعد أن أتى بآثار عن بعض علماء السلف في الأمر بإقرار هذه الآيات كما جاءت، وردَّ على من زعم أن (العرش) ياقوتة حمراء، قال: «وبعضهم يقول: (استوى) بمعنى: استولى، ويحتج بقول الشاعر:

قد استوى بشرٌ على العراقِ من غير سيفٍ ودمٍ مهراقٍ<sup>(٢)</sup>  
وقال آخر:

هما استويا بفضلهما جميعًا على عرش الملوك بغير زورٍ<sup>(٣)</sup>  
وهذا مُنْكَرٌ عند أهل اللغة، قال ابن الأعرابي: لا يُعرفُ (استولى فلانٌ على كذا) إلا إذا كان بعيدًا منه غير متمكن، والله تعالى لم يزل مستوليًّا على الأشياء. والبيتان، قال ابن فارس اللغوي، لا يُعرفُ قائلهما، ولو صحَّحًا لا

(١) الرحضاء: عَرَقٌ يَغْتِيلُ الجلد لكثرة، يكثر على الجبين، ولا يكون إلا من شكوى، ينظر: لسان العرب (رحض).

(٢) ورد البيت في «لسان العرب» من غير ذكر لقائله. ينظر: لسان العرب (سوا).

(٣) لم أفت على قائل البيت في «معجم شواهد العربية».

حجة فيهما لما بيّنا من استيلاء من لم يكن مستوليًا، نعوذ بالله من تعطيل  
الملّحدة وتشبيه الجسميّة<sup>(١)</sup>.

وقد بحث الشريبي مسائل لغويةً أخرى، منها الإبدال<sup>(٢)</sup>، والإدغام<sup>(٣)</sup>،  
والمنقول<sup>(٤)</sup>، وإيراده للكلمة وتقيضها<sup>(٥)</sup>، وإيراده للغات العرب<sup>(٦)</sup>، وبيانه  
لغريب القرآن<sup>(٧)</sup> والحديث<sup>(٨)</sup>، والشاذ من اللغة<sup>(٩)</sup>.

(١) السراج المنير (١/٤٨٠).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/٢٨٩)، (٣/٢٩٢، ٢٩٣).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٢/٢٣)، (٣/٦٠٤).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٣/٣١٠، ٥٦٦).

(٥) ينظر: المصدر نفسه (٣/٣٢١).

(٦) ينظر: المصدر نفسه (٢/١٩)، (٣/٩٨، ٢٣١).

(٧) ينظر: المصدر نفسه (٢/٢٨٨)، (٣/٢٧).

(٨) ينظر: المصدر نفسه (١/٢٣٠)، (٢/٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٩)، (٣/٢٢).

(٩) ينظر: المصدر نفسه (٢/١٩٣، ٤٠٣).



## المبحث الثالث

## اعتماده النحو في تفسيره

إن للشريبي اهتمامًا بالنحو لا يقلُّ عن اهتمامه باللغة، إلا أنه لم يُغرق في الخلاف النحوي، ولم تأخذه مسائل الإعراب بعيدًا عن الهدف المقصود، وهو تجلية المعنى، وتقريبه، وبيان مقاصد القرآن، وهكذا كان الشريبي في اعتماده النحو «مقتصرًا فيه على أرجح الأقوال، وإعراب ما يحتاج إليه عند السؤال، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضية، وأعراب محلها كتب اللغة»<sup>(١)</sup>.

يُجمع علماء العربية على أن سبب وضع النحو هو فشو اللحن بفساد الألسنة واختلاها، واللحن هو الخطأ في النطق بالتركيب والكلمات العربية<sup>(٢)</sup>، والشريبي قد أورد روايتين في سبب نشأة النحو، وكلا الروايتين تُبين أن اللحن في اللغة وفشوه كان الدافع إلى وضع النحو للموقاية منه، الرواية الأولى تقول: «إن أعرابياً قدم في زمن عمر رضي الله عنه فقال: من يقرئني ما أنزل على محمد ﷺ؟ فأقرأه رجلٌ (براءة) فقال: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) -بالجر- فقال الأعرابي: (أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا بريء منه)، فبلغ عمر رضي الله عنه مقالة الأعرابي، فدعاه، فسأله، فأخبره الأعرابي بذلك، فقال عمر: (ليس هكذا يا أعرابي)، فقال: (كيف هي يا أمير المؤمنين؟)، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] -بالرفع- فقال: (وأنا أبرأ مما برئ الله ورسوله منه). فأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي فوضع النحو»<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه (٣/١).

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير (٣٥/١).

(٣) السراج المنير (٥٨٩/١).

أما الرواية الثانية فقد أوردها «عن أبي الأسود الدؤلي، أنه كان يمشي خَلْفَ جَنَازَةٍ، فقال له رجلٌ: (من المُتَوَقِّئِ؟) -بكسر الفاء- فقال: (الله). وكان أحد الأسباب الباعثة لعلِّي أن يضع كتابًا في النحو...»<sup>(١)</sup>.

والنحو عند الشرييني أداة للكشف عن المعاني، ومن ثم عن دلائل الإعجاز القرآني، فأدوات المعاني، في بعض مواضعها واستعمالاتها، قد تتجاوز ما وُضِعَتْ له من معنى، لتفيد غيره، بلاغةً في الكلام والتعبير، يقول في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: «فإن قيل: لم صَحَّت الإشارة بذلك إلى ما ليس ببعيد؟ أجيب: بأن الإشارة وقعت فيه للتعظيم»<sup>(٢)</sup>.

واختلاف الحركة الإعرابية، عند الشرييني، قد يُفيد عكس الغرض من الكلام، يقول ما قاله الزمخشري في الفعل المضارع (فَتُضْبِحُ) من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَرَّتْ أَنفُ اللَّهِ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُضْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]: «فإن قيل: لم رُفِعَ ولم يُنصب جوابًا للاستفهام؟ أجيب: بأنه لو نُصِبَ لأعطى عكس ما هو الغرض، لأن معناه: أنبت الأخر، فينقلب بالنصب إلى نفي الأخر، ووجه ذلك أن النصب بتقدير (أن)، وهو عَلَمٌ للاستقبال، فيجعل الفعل مُتَرَقِّبًا، والرفع جزمٌ بإثباته، مثاله أن تقول لصاحبك: (ألم تر أني أنعمتُ عليك فتشكر)، فإن نصبته فأنت نافي لشكره، شاكٍ تفريطه فيه، وإن رفعته فأنت مُثبت لشكره. وهذا وأمثاله مما يجب أن يتنبه له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله»<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه (١/١٥٣)، وقد جمع السيوطي في كتابه «المطالع السعيدة» ٤٤-٤٩ جميع الروايات

في سبب وضع علم النحو.

(٢) السراج المنير (١/١٦٦).

(٣) السراج المنير (٢/٥٦٣)، وينظر: الكشاف (٣/٢١) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال:

السراج المنير (١/١١٢)، (٢/٣٠٣، ٥٦٨)، (٣/٩٣، ١٥٧)، (٤/١٧٣، ٢٠٢).

والشريبي يُقَلَّبُ الكلامَ تقليب الزمخشري له، على ما يحتمله من أوجه إعرابية، ولا يكتفي بوجه واحد، «وفي ذلك غناءً وسعةً للغة، وتوسيع للآفاق، واستدعاءً للمعاني المختلفة التي يحتملها التعبير، ولا يُجَدُّ الذهن في معني واحد»<sup>(١)</sup>، ومن شواهد ذلك قوله في «شَهْرُ رَمَضَانَ» من الآية الكريمة «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» [البقرة: ١٨٥]: «مبتدأ خبره ما بعده، أو بدلٌ من (الصيام) في قوله: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» [البقرة: ١٨٣]، بدل اشتمالٍ، أو بدل كل من كلٍّ إن قُدِّرَ مضافٌ، أو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: ذلكم شهر رمضان، أو الشهر من الشهور»<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: «اعْمَلُوا أَلَّا دَاوُدَ شُكْرًا» [سبا: ١٣]، ذكر ما بيَّنه المفسرون، ولا سيما الزمخشري، من وجوه إعرابية يحتملها لفظ (شكرًا)، فقال: «(شكرًا) يجوز فيه أوجهٌ:

أحدها: أنه مفعولٌ به، أي: اعملوا الطاعة، تُسميت (الصلاة) ونحوها (شكرًا) لسدها مسددهً.

ثانيها: أنه مصدرٌ من معنى (اعملوا)، كأنه قال: اشكروا شكرًا بعملكم، أو اعملوا عمل شكرٍ.

ثالثها: أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأجل الشُّكْرِ، واقتصر على هذا البقاعي<sup>(٣)</sup>.

رابعها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال، أي: شاكرين.

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٤٢ .

(٢) السراج المنير (١/١١٩)، وينظر: الكشاف (١/٣٣٦).

(٣) ينظر: نظم الدرر (١٥/٤٦٨).

خامسها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ من لفظه، تقديره: واشكروا شكرًا.  
سادسها: أنه صفةٌ لمصدر (اعملوا)، تقديره: اعملوا عملاً شكرًا، أي: ذا  
شكر<sup>(١)</sup>.

وفي (فأكون) من قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنِّي لِي كَرَّةٌ  
فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨] قال: «في نصبِ (فأكون) وجهان:  
أحدهما: عطفه على (كرّة)، فإنها مصدرٌ، فعُطِفَ مصدرٌ مؤوَّلٌ على مصدرٍ  
مُضَرَّحٍ به كقوله:

لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٢)</sup>  
والثاني: أنه منصوبٌ على جواب التمني المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنِّي  
لِي كَرَّةٌ﴾.

والفرق بين الوجهين: أن الأول يكون فيه الكون متمنى، ويجوز أن تضمّر  
(أن)، وأن تظهر، والثاني يكون فيه الكون مترتبًا على حصول التمني، لا  
مُتمنى، ويجب أن تُضمَرَ (أن)<sup>(٣)</sup>.

والشريبي في تفسيره يُعْرِضُ آراء البصريين والكوفيين، من غير تعصّبٍ  
أو انحياز إلى واحدةٍ من المدرستين، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة

(١) السراج المنير (٣/٢٨٧)، وينظر: الكشاف (١/٢٨٣).

(٢) البيهقي من الوافر، ليسون بنت مجدل، زوج معاوية بن أبي سفيان، وكانت بدوية، فضاقت عليها  
نفسها لما تسرى عليها، فعذّبا على ذلك، فقالت هذا الشُّعْرُ، والبيهقي من شواهد الكتاب (٣/٤٥)  
(٤٥)، وخزانة الأدب (٣/٥٩٢، ٦٢١).

(٣) السراج المنير (٣/٤٥٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٩٣١، ٣٢٣)، (٢/٢١٧-٢١٨،  
٣٦٣، ٤٢٤، ٤٢٧)، (٣/٢٠، ٨٠، ٣٠١، ٣٢٤-٣٢٥، ٥٦٠)، (٤/٥٥، ٨٧، ٤٠١،  
٤٥١).

﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]: «(لو) في الأصل لا امتناع الشيء لا امتناع غيره، فإذا دخل على (لا) أفاد إثباتاً، أو هو امتناع الشيء لثبوت غيره، والاسم الواقع بعده، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، مبتدأ خبره واجب الحذف لدلالة الكلام عليه، وسد الجواب مسده، وعند الكوفيين فاعل فعلٍ محذوف»<sup>(٢)</sup>. ففي هذا النص لم يُرْجِح الشرييني أحد الرأيين على الآخر.

ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠]: «وقول البيضاوي تبعاً للزمخشري: (أنتم) مرفوعٌ بفعلٍ يُفسرُهُ ما بعده<sup>(٣)</sup>، قال الزمخشري: تقديره: (لو تملكون)<sup>(٤)</sup>، جرى فيه على مذهب الكوفيين من أن (لو) يليها الفعل مُضمراً كما يليها ظاهراً<sup>(٥)</sup>».

والبصريون يمنعون إيلاءه لها مضمراً إلا في الشذوذ، كقول حاتم:

لو ذات سوارٍ لطمتي...<sup>(٦)</sup>

استدل على صحة هذا المفروض بالشاهد من مضمون قولهم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب (١٣٩/٣).

(٢) السراج المنير (٦٧/١).

(٣) ينظر: أنوار التنزيل ٣١٨.

(٤) ينظر: الكشاف (٦٩٦/٢).

(٥) ينظر: إملأ ما مَنُّ به الرحمن (٩٧/٢).

(٦) أوضح الشرييني أصل هذا المثل وسببه فقال: «أصلُ هذا المثل أن امرأةً عطلاء من الحليِّ والهيئة لطمت حاتمًا على نحر الناقة وقالت له بقسوة: إنما أردناك بفصدها، (والفصد) عندهم: أن يُقَطَّع عِرْقٌ من عروقها ثم يُجمع دماها فيسوى. وقيل: أصله أن المرأة المذكورة لطمت رجلاً فقال: لو ذات سوارٍ لطمتي لاحتملتها، فصار مثلاً يُضْرَبُ للكريم يلطمهم الدنيا». السراج المنير (٢/٣٤٠).

(٧) السراج المنير (٢/٣٤٠)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/٥٠٦)، (٢/٣٣٤)، (٣/٤٨٧)، (٤/٦٤).

والشريبي في تفسيره للآية يغرض أقوال المفسرين والنحويين في إعرابها، وقد يُصْرَحُ باعتماده واحداً من هذه الأقوال، ويذهب يؤيده بالشواهد، ومن أمثلة ذلك قوله في إعراب (كافة) من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]: «حال من (الناس)»، قُدِّمَ للاهتمام، وقول البيضاوي: ولا يجوزُ جعلها حالاً من (الناس)<sup>(١)</sup>، أي: لأن تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجار، رده أبو حيان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور. وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان (وابن ملكون)<sup>(٢)</sup> إلى جوازه، وهو الصحيح انتهى. وهذا الذي ينبغي اعتماده، ويؤيده قوله ﷺ: «كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»<sup>(٣)</sup>، ومن أمثلة أبي علي: (زَيْدٌ خَيْرٌ مَا يَكُونُ خَيْرٌ مِنْكَ)، والتقدير: زيدٌ خَيْرٌ مِنْكَ خَيْرٌ مَا يَكُونُ، وأنشد:

إذا المرء أعيته المطالب ناشئاً فمَطْلَبُهَا كَهَلًا عليه شديد<sup>(٤)</sup>  
أي: فمطلبها عليه كهلاً، وأنشد أيضاً:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بذكراكم حتى كأنكم عندي<sup>(٥)</sup>  
أي: عنكم طُرًّا...<sup>(٦)</sup>.

وقد يذكر الشريبي الرأي الراجح عنده أولاً، ثم يذكر بعد ذلك غيره بقوله:

(١) ينظر: أنوار التنزيل ٤٥٤.

(٢) عبارة أبي حيان (ومن معاصرنا ابن مالك) ينظر: البحر المحيط (٧/٢٨١).

(٣) صحيح البخاري (١/٩١-٩٢، ١١٩)، صحيح مسلم (٥٢١)، سنن النسائي (١/٢١٠-٢١١)، السنن الكبرى لليهقي (١/٢١٢)، (٢/٤٣٣).

(٤) البيت من البحر الطويل، قائله الخليل السعدي، أو سويد بن حذاف، ورد في: الحماسة، لأي تمام ٣٣٤، خزانة الأدب (١/٥٣٦).

(٥) لم يُرَدِّ في «معجم شواهد العربية».

(٦) السراج المنير (٣/٢٨٩)، وقوله: (ومن أمثلة أبي علي) إلى قوله: (... أي: عنكم طُرًّا) هو قول أبي حيان في «البحر المحيط» (٧/٢٨١).

(وقيل)، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنَّكَ أَنْتَ أَلِيمٌ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]: «أنت): ضمير فِضْلٍ، وقيل: تأكيدٌ ل(الكاف)، كما في قولك: (مررت بك أنت)، وإن لم يجز (مررت بأنت)، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع، وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، والجملَةُ خبرٌ (إن)»<sup>(١)</sup>.

ومن عنايته بالنظم القرآني، عنايته بتعلق الكلام ببعضه ببعض، ومن ذلك بيان على أي جزء من أجزاء الكلام المتقدم يكون عود الضمير؟ يقول في الآية الكريمة ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: «إن الضمير في (عليه) ليس عائداً على (الله) تعالى، إنما يعود على (الخلق)، أي: والعودُ أهون على الخلق، أي: أسرع، لأن البداءة فيها تدریجٌ من طورٍ إلى طورٍ إلى أن صارت إنساناً، والإعادة لا تحتاج إلى هذه التدریجات، فكانه قيل: وهو أقصرُّ عليه وأيسرُّ وأقلُّ انتقالاً، والمعنى: يقومون بصيحة واحدة، فيكون أهون عليهم، يعني: أن يقوموا نطقاً ثم علقاً ثم مُضغاً إلى أن يصيروا رجالاً ونساءً...»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً بيانٌ بأي جزء من أجزاء الكلام تعلق الحرف أو الجار والجرور؟ أخذ عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيْطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]: «فإن قيل: بم تعلقت اللام في (ليطمئن)؟ أجيب: بأنها تعلقت بمحذوفٍ تقديره: ولكن سألت ذلك إرادة طمأنينة القلب»<sup>(٣)</sup>. ويقول في الآية الكريمة ﴿ذَلِكَ حَسْرَةٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [آق: ٤٤]: «علينا)

(١) السراج المنير (١/٤٧)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (١/١٨٥، ٣٦٧)، (٢/٢٥٠، ٣٤٨)، (٣/١١٢، ٣٠٢، ٤٨٧)، (٤/٣٧٦، ٥٣٦).

(٢) السراج المنير (٣/١٦٦)، وينظر كذلك على سبيل المثال: (٢/٣١٥، ٣٨٥)، (٣/٩٦، ١٠٥)، (٤/٩٤، ٣٧٣).

(٣) السراج المنير (١/١٧٥)، ينظر: الكشاف (١/٣٩٢) (الحلبي).

مُتَعَلِّقٌ بِ(يسيرٍ) فَفَصِّلَ بِمَعْمُولِ الصِّفَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَوْصُوفِهَا، وَلَا يَضُرُّهُ<sup>(١)</sup>.

من الموضوعات التي تعرّض لها الشرييني في تفسيره، مجيء بعض الكلام زائداً، وقد كره بعض المفسرين القول بوجود الزائد في كتاب الله، كالرازي<sup>(٢)</sup> والسيوطي<sup>(٣)</sup>، وقال آخرون به، كالزنجشيري<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup> والشرييني، ولم يروا فيه قدحاً في كتاب الله، لأنهم لا يريدون بالزائد اللغو الضائع؛ بل يريدون به ما لم يأت في الكلام لمعنى يُراد منه، وإنما ليزيد وجوه الكلام قوة معنى<sup>(٦)</sup>، يقول الشرييني في الآية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]: «(ما) إيهامية تزيد النكرة قبلها إيهاماً، وإما مزيدة لتأكيد معنى مضمون الجملة قبلها، كالتي في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا يُراد بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل المراد بالمزيد ما لم يُوضع لمعنى يُراد منه، وإنما وُضِعَتْ لأن تُذَكَّرَ مع غيرها فتنفذه وثاقه وقوة، وهو زيادة في الهدى، غير قادح في القرآن<sup>(٧)</sup>.

ومن الموضوعات التي تعرّض لها الشرييني في تفسيره، حذف بعض الكلام إيجازاً، فقد يُحذف بعض الكلام، حين يكون الحذف أبلغ وأكد من ذكره<sup>(٨)</sup>،

(١) السراج المنير (٩٣/٤)، وينظر: الكشاف (١٢/٤) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال:

السراج المنير (٥٥٧/٢، ٥٦٣)، (٣٨٥، ٨٥/٣)، (٥٣/٤، ١٦٤).

(٢) ينظر: الرازي مفسراً ١٣٢.

(٣) ينظر: الإتيان (٣٨٧-٣٨٨).

(٤) ينظر: الكشاف (٢٦٤/١) (الجلي).

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١٩.

(٦) ينظر: صناعة الإعراب ١٣٧-١٤١، شرح التصريح على التوضيح (٨/٢).

(٧) السراج المنير (٣٩/١)، وينظر: الكشاف (٢٦٤/١) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال:

السراج المنير (٣١٩/١)، (٤٢٢/٢، ٥٤١)، (٨٠/٣، ٤٢٣، ٥٣٠)، (١٦/٤، ١٨، ٢٦).

(٨) ينظر: قواعد التدبير الأمثل لكتاب الله عز وجل ٦٩-٧٠، وقد توسع الإمام العزبن عبد السلام في

كتابه «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع إيجاز» في هذه المسألة، ينظر: الباب الأول من الكتاب.

فقد أخذ الشريبي عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ لِسَوَالِ تَعْبِكَ إِلَيَّ يَا حَيْدُ﴾ [ص: ٢٤]: «هذا جواب قسم محذوف أريد به المبالغة في إنكار فعل خليطه وتهجين طمعه»<sup>(١)</sup>.

ومن الموضوعات التي قال بها الشريبي في تفسيره: (التضمين)، وهو أن يُشْرَبَ لفظ معنى لفظ آخر، فيعطى حكمه<sup>(٢)</sup>، أي: أن تُذَكَّرَ كلمة ذات معنى، وتُضَمَّنُ مع معناها معنى كلمة أخرى، ثم يُبَيَّنُ عليها كلام على أساس معنى الكلمة الأخرى التي تضمنتها<sup>(٣)</sup>، فقد أخذ الشريبي عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]: «فإن قيل: هلا قال: أدلة للمؤمنين؟ أجيب: بأنه تَضَمَّنَ معنى (الحنو) و(العطف) كأنه قال: عاطفين عليهم على وجه التلذذ والتواضع، أو أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين، خافضون لهم أجنحتهم»<sup>(٤)</sup>.

وللشريبي عناية بالغة بتوضيح معاني الحروف، فوضح معانيها يزيد القارئ لكتاب الله معرفة بمعاني النظم القرآني، فقد أخذ عن الزمخشري قوله في الآية الكريمة ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِيفَةً مِّن مَّكَاتِ اللَّهِ وَتَكْوِينًا مِّنْ أُنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]: «(من) للتبويض، مفعولٌ به، مثلها في قولهم: (هَرَّزَ مِنْ عِظْفِهِ وَحَرَّكَ مِنْ نَشَاطِهِ)، فإن قيل: ما معنى (التبويض)؟ أجيب: بأن معناه: أن من بذل ماله لوجه الله فقد تَبَّتَ بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه فهو الذي ثبتها

(١) السراج المنير (٣/٤٠٦)، وينظر: الكشاف (٣/٣٧٠) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/١١٤)، (٢/٢٠٩، ٢٩٠)، (٣/١٨، ٧١، ٢٠٧، ٣٠٢)، (٤/٨، ٢٣)، (٩٤).

(٢) ينظر: مغني اللبيب (٢/٦٨٥).

(٣) ينظر: قواعد التدبير الأمثل ١٤١، الأشباه والنظائر في النحو (١/٢٤١-٢٥٣).

(٤) السراج المنير (١/٣٨٢)، وينظر: الكشاف (١/٦٢٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/٢٤١، ٣١٩)، (٢/٥٥٤)، (٣/٧٣، ٢٨٧، ٤٤٤)، (٤/١٠، ١٧).

كلها. أو تصديقاً للإسلام، وتحقيقاً للجزاء من أصل أنفسهم، لأنه إذا أنفق المسلم ماله في سبيل الله تعالى، عَلِمَ أن تصديقه وإيمانه بالثواب من أصل نفسه، ومن إخلاص قلبه، ف(من) على هذا لا ابتداء الغاية، كقوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]،<sup>(١)</sup>.

والشريبي في تفسيره لمعنى الآية يحرص على رصد العامل في الألفاظ، وعلى أساس من معناه يتحدّد عمله، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: «و(جَاعِلٌ) من (جَعَلَ) الذي له مفعولان، وهما (في الأرض خليفة)، أُعْمِلَ فيهما لأنه بمعنى الاستقبال، ومُعْتَمِدٌ على مُسْنَدٍ إليه. ويجوز أن يكون بمعنى (خالق)، فيتعدى لمفعول واحد، وهو (خليفة)»<sup>(٢)</sup>.

وللشريبي عنايةً ببيان ما في الآية من قراءات، وحرص على بيان ما تحتمله كل قراءة من وجوه الإعراب، ومن شواهد ذلك قوله في الآية الكريمة ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُمِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]: «قرأ أبو عمرو: (والبحر) بنصب الراء، وذلك من وجهين؛ أحدهما: العطف على اسم (أن)، أي: ولو أن البحر، و(عده) الخبر. والثاني: النصبُ بفعلٍ مضمَرٍ يُفسره (عده)، و(الواو) حيثُذ للحال، والجملة حالية، ولم يُتَّجِزْ إلى ضمير رابطٍ بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو، والتقدير: ولو أن الذي

(١) السراج المنير (١/١٧٨)، وينظر: الكشاف (١/٣٩٥) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/٥٠٩)، (٢/٢١٩، ٢٣٦، ٢٣٧)، (٣/٦٨، ٧٢، ٨٣، ١٠٤، ٥٧١)، (٤/٢٥، ٣١، ٧٥، ٥٢٢).

(٢) السراج المنير (١/٤٥)، وينظر: الكشاف (١/٢٧١) (الجلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/١٢، ٢٠٣، ٣٦٧)، (٢/٩، ٢٩١، ٣٥٦)، (٣/٤٥٢، ٥٤٤)، (٤/٩٣، ٣٧٤).

في الأرض حال كون البحر ممدودًا بكذا. وقرأ الباقون برفع الراء، وذلك من وجهين أيضًا؛ أحدهما: العطف على (أن) وما في حَبْرَها. والثاني: أنه مبتدأ، و(عمده) الخبر، والجملة حالية، والرابط (الواو) (١).

وفي آيات الأحكام، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، استعان الشريبي بالتوجيه النحوي على استنباط الحكم الشرعي (٢)، ثم عاد ليستعين بالحكم الشرعي على تعديل القاعدة النحوية في ذهن بعض النحويين، وهكذا يتأكد ارتباط النحو بالمعنى عند الشريبي في تفسيره لكتاب الله، يقول في ﴿لِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا﴾: «بدل بعض من كل، فلا السدس»: مبتدأ، و(لأبويه) خبر، وفائدة البدل دفع توهم أن يكون للأب ضعف ما للأُم، أخذ من قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وبهذا اندفع، كما قال الفتازاني، أن البدل ينبغي أن يكون بحيث لو أسقط استقام الكلام معني، وهنا لو قيل: (لأبويه السدس) لم يستقم هذا (٣).

واستفاد الشريبي من النحو في نصره العقيدة والرد على المخالفين لها، ومن شواهد رده على المعتزلة وغيرهم من الفرق التي جانبت الصواب حين عدوا (لن) من قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِّي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، على أنها لتأييد النفي، يقول: «إن أهل البدع والخوارج والمعتزلة، وبعض المرجئة، قالوا: (لن) تكون

(١) السراج المنير (٣/١٩٥)، وينظر: الكشاف (٣/٢٣٦) (الخلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/١٤٩، ٢٤٢-٢٤٣)، (٢/١٤، ٤٠٣)، (٣/٥٤، ٤٨٣)، (٤/١٦٠، ٣٧٤)، (٤٠٦).

(٢) ينظر في (أثر النحو في الفقه الإسلامي واستنباط الأحكام الشرعية) كتاب «أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية» ٣٩-٥٢، ٩٧-٢٦٤.

(٣) السراج المنير (١/٢٨٥)، وينظر: الكشاف (١/٥٠٧) (الخلي)، وينظر كذلك على سبيل المثال: السراج المنير (١/١٣٢، ٢٨٦، ٣٢٣)، (٢/٦٠٧)، (٣/٢٥٨، ٢٥٩، ٤٦٤)، (٤/٢٢-٢٣).

لتأييد النفي، وهو خطأ، لأنها لو كانت للتأييد، لزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِسِيًّا﴾ [مرم: ٢٦]، ولزم التكرار بذكر (أبدًا) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، و(لن) تجتمع مع ما هو لانتهاه الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَٰ أَبِی﴾ [يوسف: ٨٠]، وأما تأييد النفي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فلامر خارجي، لا من مقتضيات (لن)، و(لا) تقتضي تأكيد النفي أيضًا، خلافًا للزخشمري في (كشافه)<sup>(١)</sup>، بل قولك: (لن أقوم) محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدًا، وأنك لا تقوم في بعض الأزمنة المستقبلية، وهو موافق لقولك: (لا أقوم) في عدم إفادة التأكيد<sup>(٢)</sup>.

والشريبي، في أكثر المسائل النحوية التي تعرّض لها في تفسيره، لم يكن صاحب رأي فيها، وإنما كان يورد آراء الآخرين، ولا سيما الزخشمري، وإن كان يغفل ذكر اسمه غالبًا، إن لم أقل دائمًا، ومن شواهد ذلك أنه أخذ عن الزخشمري قوله في إعراب ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ من الآية الكرمة ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النساء: ٩٢]، يقول: «قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ إما منصوبٌ على الحال، أي: وليس من شأن المؤمن أن يقتل مؤمنًا في حالة من الأحوال إلا حال الخطأ، وإما مفعولٌ لأجله، أي: لا يقتله لعله إلا للخطأ»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر الكشاف (١١٣/٢) فالزخشمري بقوله: «معنى (لن) تأكيد للنفي الذي لا تعطيه (لا) أراد إثبات نفي رؤية الله عز وجل في الآخرة، وينظر: معني اللبيب (١/٢٨٤) في رد ابن هشام على الزخشمري.

(٢) السراج المنير (١/٥١٣)، وينظر كذلك على سبيل المثال: ٣٧، (٣/٥٠٦، ٥٣٠)، (٤/٢٠٢)، (٢٢٥).

(٣) السراج المنير (١/٣٢٣)، وينظر: الكشاف (١/٥٥٢) الحلبي.